قيمة بذاته (موضوعا للاكتناز) ، وليس فقط اداة للمبادلة ٠

بعد تأسيس الامارة ، واتجاه الانفاق الامبريالي الى تمويل الادارة والجيش ، دخل عامل جديد مؤثر في حجم المبادلة مع الخارج وفي اتخاذها صفة اللاتوازن ٠ بعد ذلك باتت المبادلات مع الخارج تخضع شيئا فشيئا ، لا لوجود فائض قابل للمبادلة فقط ، وانما لوجود دخول خارجية غير متأتية عن الانتاج المحلي ٠ وكانت هذه تستثير استهلاكا جديدا لم يتمتع بضرورة ملحة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية المحلية ٠ اذ كان نمو الادارة والجيش في خدمة الكولونيالية البريطانية ومصالحها يترك اثره على التجارة مع الخارج من خلال تطلب هذا النمو لسلع واحتياجات لم تكن متوفرة في البلاد ٠

واذا كان من الصعب تعيين حدود المبادلات مع الخارج في وقت مبكر ، اي منذ مطلع العشرينات ، فذلك ليس فقط لعدم وجود حسابات دقيقة للتجارة الخارجية ، وانما ايضا لان الانفاق والمبادلة لم يخضعا لسيطرة مركزية صارمة ٠ ولان الدولة لم تكن قادرة على مراقبة التجارة وعكس معطياتها بدقة في حسابات التجارة الخارجية ، وكذلك فان من الصعوبة بمكان قياس تأثير نشاط الدولة والجيش على التطور التجاري وعلى بنية الاقتصاد المحلي ٠

في عام ١٩٣٧ ، كانت ارقام الصادرات والواردات تشير الى المظاهر الاولية للخلل الذي نشأ نتيجة الانتقال غير المهد له نحو الانفتاح على السوق العالمية ٠ ففي هذا العام بلغ العجز في الميزان التجاري ٩٢٨ر٥٥٣ جنيه فلسطيني ، وذلك حين كانت المستوردات توازي ضعف الصادرات ٠ لقد بدأ هذا الخلل يظهر ، رغم ان السكان ما زالوا يعيشون ضمن نظام انتاج تقليدي مكتف بنفسه الى حد كبير ، مما يشير الى ان مسؤولية الخلل كانت تقع بشكل رئيسي على الاقتصاد المديني وعلى القطاعات المرتبطة بالادارة والجيش ٠ وكان هذا الخلل يفصح عن بداية معاناة الاقتصادين الريفي والرعوي من ازمات احتجاز تطورهما ومعاناتهما من بدايات الانتقال الى العلاقات البضاعية ، بدون تطوير وسائل الانتاج وهيكل الانتاج بشكل عام ٠ مما وسع اعتماد الزراعيين والرعويين على السلع المستوردة ٠

لكن هذه لم تكن سوى بداية ، فقد كانت مظاهر التطور المشوه وغير المتوازن للاقتصاد المحلي تعكس نفسها في السنوات العشر التالية على التجارة الخارجية في شكل عجز متفاقم في الميزان التجاري ، وصل عام ١٩٤٩ الى ٠٠٠ر١٨٦ر٧ جنيه فلسطيني ، حين اخذت الواردات للبلاد توازي عشرة اضعاف الصادرات